

فَتَاوَى الْمَبَانِي

فتعنا هذا الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة ،اذلا يسع الناس عامة ، ونشترط على السائل ان يبين لنا اسمه ولقبه وبلده وعمله (وظيفته) وله بعد ذلك ان يرمز الى اسمه بالحروف ان شاء ، واننا نذكر الاسئلة بالتدريج غالباً ورمما قدمنا ما خرا السبب كحاجة الناس الى بيان موضوعه وربما أجبنا غير مشترك لمثل هذا ، ولن يمضي على سؤاله شهر ان أو ثلاثة ان يذكر به مرة واحدة فان لم يذكره كان عندنا سبب صحيح لاغفاله

السواك بعد الصلاة أو عندها

(س ١٠٩) عبد الرحمن أفندي رحمي (بالخرطوم) : رأيت أحد اساتذة العلم يستاك بعد كل صلاة ركعتين فسألته عن ذلك فقال لي : ورد في الحديث الصحيح (كل من يصلي ركعتين بسواك أفضل ممن يصلي ستين ركعة بلا سواك : فقلت له اني لا أعلم ذلك الا ان استعمال السواك محمود بعد اليقظة من النوم لا إزالة قذارة الاسنان ومنع الرائحة الكريهة من الفم فجئت بهذا ملتصقاً بإرشادنا الخ

(ج) السواك سنة مؤكدة ووردت أحاديث متعددة باستحبابه عند القيام من النوم وعند الوضوء وعند الصلاة ومن أصحابنا حديث أبي هريرة عند أحمد والشيخين وأصحاب السنن «لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» قال النووي السواك مستحب في جميع الاوقات لكن في خمسة اوقات اشد استحباباً عند الصلاة وعند الوضوء وعند قراءة القرآن وعند الاستيقاظ من النوم وعند تغير الفم وتغيره يكون بأشياء منها ترك الأكل والشرب ومنها أكل ماله رائحة كريهة ومنها طول السكوت وكثرة الكلام . واخذت الذي ذكرتموه رواه الدارقطني في الافراد عن أم الدرداء بلفظ «ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بغير سواك» وابن زنجويه عن عائشة شبه لكن بلفظ صلاة بدل ركعتين وهو ضعيف وله طرق تنويه وليس منها ما ذكرتم والنرض من سنة السواك تنظيف الاسنان وتطيب الفم كما في حديث «مالكم تمشون علي قبحا استاكوا» الخ والقبح جمع أفلح وهو أصفر الاسنان . ومن اطعم على كثرة الاكسيت في السواك يكاد يعجب لشدة تأكيدها ويتوهم إذا كان طائلاً بغير عادات البشر وعادات الناس أنها مبالغة ربما كانت غير صحيحة إذ لا حاجة الى

ذلك في هذا الامر الصغير الواضح ولكنه اذا فطن مع هذا الى تقصير الناس في تنظيف أسنانهم وأفواههم حتى المسلمين الذين هم أحق الناس بهذه النظافة وعلم ما لهذا التقصير من الضرر في الصحة لانه من أسباب تأكل الاسنان وسرعة سقوطها وأن هذا سبب لعدم إجابة مضع الطعام وقلة التذوق وبذلك تقل تغذيته وفائدته — ثم فطن الى أن مجرد اقناع الناس بأن هذا الشيء نافع لا يخدمهم على المواظبة عليه والضيافة به حتى يلزموا به بأمر ديني أو يتربوا عليه من الصغر بالالزام والتمويد ، فانه يفهم سر ذلك الحث والتأكيده

الاستعانة بأصحاب القبور

(أو حديثه إذا ضاقت بكم الأمور . فعليكم بأصحاب القبور)

(س ١١٠) ن . ب . في (سراي بوسنا) انكم تتكبرون الاستعانة بأصحاب القبور فضلاً عن الاستعانة بهم (كذا) وأوردتم الحجج والدلائل على ذلك إلا أنكم لم تقولوا شيئاً في حديثه إذا تحيرتم في الامور فعليكم بأصحاب القبور ، الذي اشتهر بين الناس وأورده ابن كمال باشا الوزير — الذي هو من مشاهير العلماء وثقاتهم — في رسالته الاحاديث الاربعين وشرحه على وجه يقع كل أحد ممن لم يتمق في الفن منديكم بمسحة الحديث المذكور ، ومضمونه الاستعانة من أصحاب القبور : (كذا) نرجوكم ان تفضلوا علينا بحل اشكالنا هذا والاجابة عن الحديث المذكور ولكم الفضل ومنا الشكر ومن الله الاجر

(ج) الحديث لا أصل له ولم يروه المحدثون ولكن ورد في حديث انس عند البيهقي ان رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فشكا اليه قسوة القلب فقال : اطلع في القبور واعتبر في النشور : وقال البيهقي متن هذا الحديث منكر ورواه مكّي بن نمير مجهول ولو صح الحديث الذي اوردته ابن كمال باشا لكان بمناه لان من تحير في امره وضاق له صدره فتفكر في اصحاب القبور وكيف تر كواكل شيء كان يهيمهم ولقوا ربهم هان عليه الامر ، واتسع منه الصدر ، ولا تهولك شهرة ان ابن كمال باشا بالمعلم فتعجب لا يراده حديثنا لا اصل له فهو انما اشتهر بفقهاء الحنفية واكثر هؤلاء الفقهاء لا يفتنون بالحديث ولا يعرفون صحاحه وضميفه وموضوعه ومبروفه ومنكره بل منهم من يزعم

انه لا حاجة اليه مع الفقه الا ان يقرأ للتبرك به ويصرحون بأنه لا يجوز العمل به لان ذلك من الاجتهاد الذي حرموه باجتهادهم وانك لتري كتب الفقهاء الذين هم اعظم منه شهرة بهذا الفقه من غير استعانة بالوزارة والامارة قد حشوا كتبهم بالاحاديث الموضوعية كالا حاديث التي اوردتها صاحب الدر المختار في مدح الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى وغيرها . وقد صرح علماء هذا الشأن بأنه لا يجوز لاحد ان يسند الى الرسول صلى الله عليه وسلم حديثا الا اذا كان هو قد رواه رواية يثق بها او يذكر درجتها او اخذه عن كتب الحفاظ الذين يذكرون ذلك وليس ابن كمال الوزير منهم . ثم ان عبارة الحديث تدل على وضعه لمن ذاق طعم الاساليب المرية الفصيحة فلمل واضمه من المتأخرين ، وناهيك بفسادته ومخالفته لظاهر اصول الدين لاسيما اذا حمل على ما ذكرتم

واذا فرضنا ان الحديث صحيح وكان معناه ما ذكرتم دون ما اولناه به فالتا ترجح عليه ما يعارضه مما هو اقوى منه كحديث الطبراني مرفوعا « انه لا يستغاث بي إنما يستغاث بالله تعالى » وحديث ابن عباس مرفوعا « واذا استغثت فاستعن بالله » بل عندنا القطعي كقوله تعالى « واياك نستعين » فانها نص في عدم جواز الاستعانة بغير الله تعالى كما ان قوله عز وجل « اياك نعبد » نص في عدم جواز عبادة غيره لمكان الحصر في تقديم المفعول . ومن عجائب تحريف المسلمين الجغرافيين لنصوص القرآن القطعية ما اطلعنا عليه بعض الناس في الجريدة المحدثه التي تسمى الظاهر من تأويل (واياك نستعين) اذ قال المحرف ان الاستعانة على ضربين حقيقية وهي الممنوعة بنص الآية ومجازية كالاستعانة بالموتى الصالحين وهي جائزة لانتمها الآية ولا يتناولها الحصر فيها . ولو صح هذا لصح ان يقال مثله في « اياك نعبد » ويقال ان العبادة حقيقية ومجازية فالأولى لله والثانية لغيره فيسبده هؤلاء المحرفون غير الله ويسمون عبادتهم مجازية لا يخرجون بها من دائرة الاسلام وحظيرة الايمان ، ونموذ بالله من الخذلان ، فان هذا الضرب من التحريف للنصوص القطعية لم يسمع عن امة من الامم اقبلت منه ولا يمكن ان يثبت معه دين اا اتظن ان صاحب هذه الجريدة اضاف هذا التحريف الى نفسه حتى لا يخشى انخداع العامة به لعدم تفهم بهذه الجرائد في امر الدين وعلمهم بجهل اصحابها ؟ كلا بل زعم انها جاءت من عالم ازهري ، ولا تدري العامة ان رواية الثقة عن المجهول غير

معتبرة فكيف برواية غير الثقة. فبمثل هذه الكتب والصحف فسدت الأديان واحتل نظام العلم ولذلك نقول تبعا للأئمة المجتهدين أنه لا يجوز لأحد أن يأخذ في الدين بكلام عالم عالم يعرف دليبه فإن كان الدليل حديثا شريفا فلا تصح الثقة به إلا إذا نقل عن المحدثين الثقة الذين رووه لتعرف درجته وتمكن مراجعته ، وعلى هذا جربنا في المنار والله المستعان ، دون فلان وفلان ،

تمدد الجمعة عند الشافعية وإعادة الظهر

(س ١١١) مستفيد في (سيفافورا) : حصلت مباحثة احبينا رفها اليكم لاستجلاء الحقيقة والاستهداء فنرجوكم الاجابة على صفحات المنار . تفضاتم في الجزء التاسع عشر من المنار الهادي بنقل نصوص الامام الشافعي في تمدد التجميع مما لم تكتحل به عيوننا قبل وجزمتم آخر الجواب بأنه لا محل لصلاة الظهر عقب الجمعة في نحو مصر فبعد التأمل وقع لدينا ما جزمتم به موقع الاستحسان وعليه عملنا منذ تيقظنا . ولكن ظهر لبعض طلبة العلم من الشافعية بطرفنا ان مقتضى تلك العبارات ونتيجتها هو ان الذمة لا تبرأ يقينا الا بصلاة الظهر بعد الجمعة في نحو سيفافوره (*) وان من اراد الاقتصار مثلا على الجمعة فقط او الظهر فقط فالاولى له ان يصلي الظهر ويترك الجمعة لانه بالظهر يبرأ يقينا ولا تبرأ ذمته بالجمعة وحدها يقينا . وقال ان ما نقلتم عن الشافعي لا يفيد سوى ما فهمه لا ما ذكرتم فهل ما قاله هذا البعض صحيح ام محتمل ام لا ؟ ولتكونوا على بصيرة من سيفافوره نفيكم انها بلد مستطيل يباغ طوله نحو ستة أميال انكليزية لكن عرضه لا يباغ نحو نصف طوله وتصلي الجمعة فيه في نحو خمسة عشر مسجدا بعضها مزدحم وباليقين ان المحتاج اليه منها للجمعة هو بعضها وربما كان اقل من النصف لاقلة المسلمين ولا الكثرة تاركي الصلاة منهم بالكلية بل لهاونهم في حضور الجمعة وقد يظن ان اعتقادهم عدم اجزاء الجمعة منهم يشبط بعضهم ، فافيدونا بالحكم على رأي الشافعي ثم اشرحوا لنا على طريقة المنار ماهي شروط الجمعة التي لا تصح الا بجميعها وتبطل بتفقد واحد منها وماهي ادلتها الشرعية الواضحة وبينوها بالمرز والى مخرجها لتم الفائدة لمستجدكم واهل هذه الفاصية لازالم هداة للرشاد نافعين للعباد

(*) هكذا يكتب اسم البلد اكثر العرب الذين فيها

(ج) عبارة مختصر المزني ليس فيها ذكر إعادة الظهور على من صلى الجمعة وعلم أنها صليت في مسجد آخر بل هي نص في وجوب التجميع في مسجد واحد وان كان لا يسع الناس وأنه لا يصلى بعد إقامتها في أحد المساجد الا الظهور أي بعد العلم بأنها صليت . وزادتها إيضاحاً عبارة الأم وهي « وأيها (١) جمع فيه اولا بعد الزوال فهي الجمعة وان جمع في آخر ساعة بعد الجمعة كان عليهم ان يمدوا ظهرها اربعا » فقوله : في آخر ساعة بعد الجمعة : يسمونهم جمعوا مع العلم بأن الجمعة صليت ويؤيده مسألة الأشكال التي اوردها بعد فانها تفيد ان المسألة قبلها مفروضة في صورة العلم . وانما تأتي مسألة الأشكال التي قالها الامام في صورة الاجتماع والشك في السابق بعد التجميع بأن صلوا في مساجد متعددة معتقدا اهل كل مسجد انهم السابقون او غير عالين بتجميع غيرهم بالمرّة ثم علموا وطراً عليهم ما وقعهم في الشك والأشكال ولذلك اوجب عليهم إعادة الجمعة في قول فقال « ولو اشكل عليهم فعادوا فجمعت منهم طائفة ثانية في وقت الجمعة اجزاهم ذلك » وصلاة الظهر في قول آخر وهو الذي ذكرناه هناك عنه اولا وعن الربيع آخره . وهل المراد من القولين التخيير ام يريد الامام ان الظاهر حتم على من لم يتمكن من إعادة الجمعة ام يرجع بأحد القولين عن الآخر ؟ كل محتمل ولا محذور هنا للبحث في الترجيح ، وانما المراد ان الامام لم ينص على ما اذا جموا في مساجد متعددة ولم يطرأ عليهم اشكال في السابق بأن احرم اهل كل مسجد بها بناء على ان الاصل عدم سبق غيرهم لهم والاصل في مثل هذه الصلاة الصحة ولم يطرأ ما يمرض الاصل

والدليل على تصوير المسألة الاولى فيما قلنا انه ظاهر عبارة الامام وفيما قلناه في المسألة الاخيرة هو ان الصلاة لا تتم الا بالنية ومن شروط النية في المذهب تحقق المقضي فمن احرم بصلاة وهو يشك في دخول وقتها لا يصح احرامه فان صلى به يكون عاصيا بهمله ولا يعتد به صلاة . ولا شك ان الشافعية في مصر وسنغافور وبيروت ونحوها من الامصار التي تمدد بها المساجد يحرمون بصلاة الجمعة وهم معتقدون ان صلاتهم تامة الشروط من دخول الوقت واستيفاء العدد وعدم سبق غيرهم لهم بجمعة في بلدهم ولو احرموا غير معتقدين بأحد هذه الشروط وهم يعتقدون انها شروط

(١) كتبت « ايها » في الجزء ١٩ « أنها » وهو غلط مدرك بالبداهة

(لأنهم شافعية) لكانوا عصاة متلاعبين بالدين كمن يصلي بشير وضوء وحاشاهم من ذلك
 وحيلة القول ان الامام منع تعدد التجميع اختيارا مع العلم وصرح بعدم اجزأ
 جمعة ثانية بعد الأولى فجعل الاعتقاد بأن هذه الجمعة هي الأولى أو عدم العلم بأنها
 مسبوقه بجمعة صليت قبلها شرطا لصحة الجمعة فن لم يتحقق عندهم الشرط لاجبوز
 لهم التجميع عنده. فاذا كان أهل الامصار التي تعدد مساجدها لا يتحقق عندهم هذا
 الشرط فلا يجوز لهم التجميع اذ لا تهقد صلاتهم بالجمعة مع فقد شرطها، وان كان
 يتحقق لان الاصل عدم السبق كما قلنا كانت جمعتهم صحيحة ولا يجوز لاحد ان يصلي
 عقبها ظهرا. وأما الاقدام على صلاة فريضتين في وقت واحد مع اعتقاد ان كلا منهما
 واجب كما يفعل أكثر الشافعية في الامصار فما لادليل عليه في قول الامام
 رحمه الله تعالى بل مقتضى المذهب حرمة

وقد زارنا بعد كتابة ما كتبناه في الجزء التاسع عشر أحد علماء الشافعية المدرسين
 في الأزهر فقرأه فأعجبه فقلنا له أتظن أحداً ينازع فيه فقال ربما ينازع فيه الضعيف
 فذكرنا له نحو ما كتبناه آنفاً في النية فقال ان هذا يقنع من عساه يعارض وليتك
 مكتبته . فاذا اقتنع ذلك الطالب في سنا فوراً بهذا الايضاح والا فليشرح لنا
 فهمه ودليله

ثم ان هذا كله مفروض فيما اذا كان التجميع في مساجد تزيد عن الحاجة وقد
 علم مما كتبه الشبراملسي وغيره ان المبررة بزيادتها ممن تجب عليهم الجمعة لاعتن المصلين
 بالفعل فاذا كانت مساجد سنا فوراً دون حاجة المسلمين فيها لو صلوا الجمعة فلا اشكال
 في صحة الجمعة وعدم وجوب اعادة الظهر . ومن الغريب أن يذهب ذاهب الى ترك
 هذا الشمار بالمره ويزعم انه من الاحتياط . وقد اطلعنا في هذه الايام على رسالة في
 المسألة للشيخ مصطفى الغلاييني البيروتي كانت بيد بعض الازهرين ورغب الينا في
 نشرها فنحن ننشرها لزيادة الايضاح وسند ذكر بعد نشرها ما صح في الكتاب والسنة
 في صلاة الجمعة ان شاء الله تعالى